الفهرست

الموضوع	الصفحة
باب تمهيدي: الأسس العامة للقانون الاداري	
مقدمة	5
الفصل الأول ـ معايير تعريف القانون الإداري	9
أولاً ـ المعيار العضوي	9
ثانياً ـ المعيار الموضوعي	9
ثالثاً ـ الجمع بين المعيارين	9
الفصل الثاني ـ التمييز بين القانون الاداري وفروع القانون الأخرى	11
أولاً ـ التمييز بين القانون الاداري والقانون الدستوري	11
ثانياً ـ التمييز بين القانون الاداري والقانون المدني	12
ثالثاً ـ التمييز بين القانون الاداري وعلم الادارة العامة	12
الفصل الثالث ـ خصائص القانون الاداري	14
أولاً ـ حداثة النشأة	14
ثانياً ـ غير مقنن	14
ثالثاً ـ قانون قضائي	15
الفصل الرابع ـ مصادر القانون الاداري	16
أولاً ـ التشريع	16
ثانياً ـ العرف	17
ثالثاً ـ القضاء	18
رابعاً ـ الفقه	19

Scanned by CamScanner

الفصل الأول ـ المركزية الادارية 23
1 ـ الحصرية 24
2 ـ التبعية الادارية 24
3 ـ السلطة الرئاسية 24
الفصل الثاني ـ اللامركزية الادارية 25
الفصل الثالث ـ مظاهر المركزية واللامركزية في دولة قطر 27
القسم الأول ـ الادارة المركزية في دولة قطر 27
أولاً ـ اختصاص الأمير 27
ثانياً ـ اختصاص ولي العهد 28
ثالثاً ـ اختصاص مجلس الوزراء 28
رابعاً ـ اختصاص الوزير 29
خامساً ـ اختصاص وكيل الوزارة 30
سادساً ـ اختصاص مدير الادارة 31
سابعاً ـ اختصاص الادارة العامة 32
ثامناً ـ إنشاء وتنظيم الادارات والأجهزة الحكومية وتحديد اختصاصاتها 33
تاسعاً ـ اختصاص المؤسسات والادارات واللجان المركزية 34
1 ـ ديوان المحاسبة 34
2 ـ لجنة المناقصات المركزية 40
3 ـ اللجنة الوطنية القطرية للتربية والعلوم والثقافة 41
القسم الثاني ـ الادارات اللامركزية في دولة قطر 42
1 ـ البلديات 42
2 ـ المؤسسات والهيئات العامة 45
الفصل الرابع ـ تطبيق المركزية واللامركزية في لبنان 50
القسم الأول ـ السلطة المركزية 50
أولاً ـ السلطة المركزية في العاصمة 50
أ ـ رئيس الجمهورية 50
ب ـ رئيس مجلس الوزراء 52
ج ـ مجلس الوزراء 53

Scanned by CamScanner

د ـ الوزير 54
هـ ـ تنظيم الوزارات في لبنان 55
و ـ صلاحيات المدير العام ومسؤولياته 56
ز ـ صلاحيات رئيس المصلحة والدائرة 56
ثانياً ـ السلطة المركزية في المحافظات والأقضية 57
أ ـ المحافظ 57
ب ـ مجلس المحافظة 59
ج ـ القائمقام 59
د ـ المختار ومجلس الاختيارية 61
القسم الثاني: السلطة اللامركزية 63
أولاً: البلديات 63
ثانياً: المؤسسات العامة 68
الفصل الخامس: نظرية عدم التركيز الاداري 71
ـ تفويض الاختصاص 71

الباب الثاني: النشاط الاداري

الفصل الأول ـ الضبط الاداري 75
القسم الأول ـ أهداف الضبط الاداري 77
أولاً ـ المحافظة على الأمن العام 77
ثانياً ـ حماية الصحة العامة 78
ثالثاً ـ توفير السكينة العامة 78
القسم الثاني ـ وسائل الضبط الاداري 78
أولاً ـ لوائح الضبط الاداري 79
ثانياً ـ أوامر الضبط الاداري الفردية 79
ثالثاً ـ التنفيذ الجبري 80
القسم الثالث ـ حدود سلطة الضبط الاداري 81
القسم الرابع ـ هيئات الضبط الاداري في دولة قطر 83
الفصل الثاني ـ المرافق العامة 86
القسم الأول ـ تعريف المرفق العام 86

Scanned by CamScanner

أولاً ـ المرفق العام تنشؤه السلطة العامة 886
ثانياً ـ هدف المرفق العام 86
ثالثاً ـ خضوع المرافق العامة للسلطة العامة 87
القسم الثاني ـ إنشاء المرافق العامة 877
القسم الثالث ـ أنواع المرافق العامة 88
أولاً ـ المرافق العامة وفقاً لأنشطتها 89
ثانياً ـ المرافق العامة وفقاً لمداها الاقليمي 90
ثالثاً ـ المرافق العامة وفقاً لأسلوب إنشائها 91
القسم الرابع ـ المبادئ العامة التي تحكم المرفق العام 91
أولاً ـ مبدأ انتظام سير المرفق العام 91
ثانياً ـ مبدأ المساواة أمام المرافق العامة 92
ثالثاً ـ قابلية المرفق العام للتعديل والتغيير 93
القسم الخامس ـ طرق ادارة المرفق العام 94
أولاً ـ الادارة المباشرة 94
ثانياً ـ الالتزام والامتياز 94
ثالثاً ـ المؤسسات والهيئات العامة 96
رابعاً ـ الشركات التي تساهم فيها الدولة 97

الباب الثالث: الموظف العام

الفصل الأول ـ تعريف الموظف العام 103
1 ـ تعيين الشخص في عمل دائم 104
2 ـ أن يكون العمل في خدمة مرفق عام 104
3 ـ ان يكون التعيين بواسطة السلطة المختصة 104
الفصل الثاني ـ التعيين في الوظيفة العامة 105
القسم الأول ـ شروط التعيين 105
ـ شروط التعيين في لبنان وقطر 105
القسم الثاني ـ طرق التعيين 108
أولاً ـ طريقة التعيين في دولة قطر 108
ثانياً ـ طرق التعيين في القانون اللبناني 109

Scanned by CamScanner

الفصل الثالث ـ واجبات الموظف العام 112
أولاً ـ واجب أداء العمل الوظيفي 112
ثانياً ـ واجب الطاعة 113
ثالثاً ـ واجب المحافظة على أموال الدولة 114
رابعاً ـ واجب المحافظة على أسرار الوظيفة 114
خامساً ـ واجب الابتعاد عن السياسة 114
الفصل الرابع ـ حقوق الموظف العام 116
أولاً ـ حق تقاضي الراتب والعلاوات والترقيات 116
ثانياً ـ حق الاستفادة من النقل والندب والاعارة 118
ثالثاً ـ حق الاستفادة من الاجازات المقررة 119
رابعاً ـ حق الاستفادة من العلاج الطبي 120
خامساً ـ حق الاستفادة من تعويض حوادث العمل 121
سادساً ـ حق الاستفادة من مكافأة نهاية الخدمة والمعاش التقاعدي 121
الفصل الخامس ـ إنهاء خدمة الموظف العام 123
أولاً ـ بلوغ السن القانونية 124
ثانياً ـ عدم اللياقة الصحية 125
ثالثاً ـ الاستقالة 125
رابعاً ـ الفصل بقرار تأديبي 127
خامساً ـ الفصل بغير قرار تأديبي 128
سادساً ـ الغاء الوظيفة 129
سابعاً ـ الحكم على الموظف بجريمة مخلة بالشرف أو إسقاط الجنسية أو سحبها 129

الباب الرابع : وسائل الادارة العامة

الفصل الأول ـ القرارات الادارية 133
القسم الأول ـ تعريف القرار الاداري 133
أولاً ـ التصرف القانوني 134
ثانياً ـ صدور التصرف القانوني من جانب واحد 134
ثالثاً ـ علاقة التصرف القانوني بالوظيفة الادارية 135

Scanned by CamScanner

ثانياً ـ صدور التصرف القانوني من جانب واحد 134
ثالثاً ـ علاقة التصرف القانوني بالوظيفة الادارية 135
رابعاً ـ استعمال امتيازات السلطة العامة 135
القسم الثاني ـ عناصر القرار الاداري 136
أولاً ـ العناصر الشكلية للقرار الادراي 136
ثانياً ـ العناصر الموضوعية 138
القسم الثالث ـ أنواع القرارات الادارية 140
أولاً ـ القرارات الفردية والقرارات التنظيمية 141
ثانياً ـ القرارات البسيطة والقرارات المركبة 141
ثالثاً ـ القرارات النافذة في حق الافراد والقرارات غير النافذة 142
رابعاً ـ القرارات الخاضعة للرقابة القضائية والقرارات غير الخاضعة 142
القسم الرابع ـ تنفيذ القرارات الادارية 143
أولاً ـ مبدأ عدم رجعية القرارات الادارية 143
ثانياً ـ الاستثناء على هذا المبدأ 144
ثالثاً ـ تأجيل القرار الاداري 144
رابعاً ـ التنفيذ الجبري للقرار الاداري 145
القسم الخامس ـ نهاية القرار الاداري 145
الفصل الثاني ـ العقود الادارية 146
القسم الأول ـ تحديد العقد الاداري 146
القسم الثاني ـ أنواع العقود الادارية 150
أولاً ـ عقد الامتياز 150
ثانياً ـ عقد الاشغال العامة 150
ثالثاً ـ عقد التوريد 150
رابعاً ـ عقد النقل 150
خامساً ـ عقد المعاونة 151
سادساً ـ عقد القرض العام 151
سابعاً ـ عقد الايجار الاداري 151
ثامناً ـ عقد الوظيفة العامة

Scanned by CamScanner

أولاً ـ صحة العقد الاداري 151
ثانياً ـ طرق إبرام العقد الاداري 152
القسم الرابع ـ تنفيذ العقود الادارية 154
أولاً ـ التزام الادارة المتعاقدة 154
ثانياً ـ التزام المتعاقد بالتنفيذ 154
ثالثاً ـ الحقوق الخاصة بالادارة المتعاقدة 155
رابعاً ـ الحقوق الخاصة بالمتعاقد 156

الباب الخامس: المال العام

الفصل الأول ـ النظام القانوني للمال العام 167
القسم الأول ـ الطبيعة المميزة للمال العام 167
القسم الثاني ـ تخصيص المال لمرفق عام 168
القسم الثالث ـ تخصيص المال للنفع العام 168
الفصل الثاني ـ الحماية القانونية للمال العام 169
القسم الأول ـ الحماية المدنية 169
أولاً ـ عدم قابلية المال العام للتصرف 169
ثانياً ـ عدم إمكانية الحجز على المال العام 170
ثالثاً ـ عدم قابلية المال العام للتملك بالتقادم 170
القسم الثاني ـ الحماية الجنائية 170
الفصل الثالث ـ استعمال المال العام 172
القسم الأول ـ معنى نزع الملكية 172
القسم الثاني ـ الاستعمال الخاص للمال العام 173
الفصل الرابع ـ إكتساب المال العام 175
القسم الأول ـ معنى نزع الملكية 175
القسم الثاني ـ نزع الملكية للمنفعة العامة 176
القسم الثالث ـ إجراءات نزع الملكية 177
1 ـ في القانون القطري 177
2 ـ في القانون اللبناني 179
القسم الرابع ـ الاستيلاء المؤقت على العقارات 184

Scanned by CamScanner

الباب السادس: القضاء الاداري

الفصل الأول - نشأة القضاء الاداري 195
القسم الأول - مجلس الدولة الفرنسي 195
القسم الثاني - مجلس شورى الدولة في لبنان 203
القسم الثالث - مجلس الدولة المصري 210
الفصل الثاني - دعوى الالغاء 213
القسم الأول - الشروط التي تحكم دعوى الالغاء 213
القسم الثاني - العيوب التي تستوجب تقديم دعوى الالغاء 217
الفصل الثالث - دعوى التعويض 219
القسم الأول - مسؤولية الادارية 219
القسم الثاني - التعويض 218
الفصل الرابع - اجراءات التقاضي 220
القسم الأول - مميزات الاجراءات أمام القضاء الاداري 221
القسم الثاني - تقديم الدعوى 221
القسم الثالث - إجراءات الدعوى والحكم فيها 223
القسم الرابع - تنفيذ الأحكام الادارية 227
القسم الخامس - الطعن بأحكام القضاء 228
المصادر والمراجع 231

Scanned by CamScanner